

الحرب الروسية – الأوكرانية وتأثيرها على الأمن الغذائي

د.مهند عبد رشيد

قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية

مقدمة

• مع كل أزمة تظهر في العالم سواءً كانت مرتبطة بالاقتصاد أو بالسياسة يحدث الشرق الأوسط عن قضية الأمن الغذائي، ومع بدء التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا عاد الحديث عن ذلك الأمن بشكل كبير يصل إلى حد الهلع في بعض الدول التي تعتمد بشكل كبير على الحبوب التي تنتج في أوكرانيا باعتبارها المصدر الأول للحبوب في العالم. الشرق الأوسط لا ينتج إلا 2.5% من احتياجاته من الحبوب ويستورد الباقي من روسيا ومن أوكرانيا ومن فرنسا وأمريكا، والنجاح في الحصول إلى صفقة توريد القمح في بعض الدول تعادل في أهميتها الحصول إلى صفقة تسليح بطائرات «أف 35» المتطورة. والمقارنة هنا ليست في سياق الأهمية فالقمح أهم للحياة من طائرات «أف 35» ولكن من باب الصعوبة في الحصول على تلك الصفقة والذي يفهم من خطاب صناع الحرب أن مدتها الزمنية ستطول، وستتعدّد كثيراً، ما يعني دخول العالم في مرحلة تداعيات حرب كبرى إذا ما تحفظنا على مصطلح «الحرب الكونية» أو «النووية» أو حتى «العالمية الثالثة» وهذا يعني دخول العالم في أزمة غذاء إلى جوار أزمة طاقة، وأزمة الغذاء والطاقة من شأنها أن تصنع أزمات أخرى تتولد عنها أزمة لا تنتهي.

اهمية الصادرات الاوكرانية والروسية

تختار العديد من الدول استيراد القمح الروسي والأوكراني نظرا لـ"سعره المنخفض"، يقول المحلل المالي التونسي نادر حداد، إلا أن هذا السعر سيرتفع كثيراً في حال التوجه إلى الولايات المتحدة أو كندا وأيضاً بلدان أمريكا اللاتينية لشرائه "بسبب بعد المسافة... لاسيما وأن سعر النفط مرتفع ما ينعكس على تكلفة نقل البضائع بين الدول".

وليس هناك أي حل آخر أمام حكومات الدول العربية المتضررة، إلا "إيجاد بدائل عن أوكرانيا وروسيا. والبدء في مفاوضات مع دول أخرى على عقود جديدة لتوريد القمح"، بحسب حداد، مضيفاً أن هذا الوضع "ستتضرر منه حتى الدول الغنية حيث سترتفع فيها الأسعار، ما يمس بالسياسات المالية لحكوماتها المتعثرة أصلاً منذ بدء الأزمة الصحية".

دول الخليج بدورها مهددة بأزمة في مواردها الغذائية المستوردة من البلدين، وتحديدًا اللحوم والحبوب، بدون أن يكون لذلك أي تأثير على أمنها الغذائي، حسب أبهم كامل، رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "Eurasia Group"، وهي مؤسسة بحثية مقرها الرئيسي في نيويورك، الذي اعتبر في حديث لوكالة رويترز، أن هذه الدول "لديها قدرة على استيعاب كلفة أعلى للواردات في حالة ارتفاعها" بفضل إمكانياتها المالية.

في كل الأحوال، ارتفاع الأسعار لا تتقبله الشعوب حتى لو كانت في البلدان الغنية، فكيف تستسيغه في دول عربية نامية كتونس والمغرب والجزائر ومصر والسودان ولبنان واليمن، التي يكد مواطنوها لتوفير الرغيف اليومي لهم ولأسرهم، وهذا ما يدفع المحلل المالي نادر حداد للقول إن وضع من هذا القبيل فيه "تهديد للأمن الغذائي وقد يؤدي إلى تحركات اجتماعية" رافضة لغلاء المعيشة.

صعوبات الانتاج الاوكراني

تعرقل الحرب في أوكرانيا أعمال زراعة محاصيل العام المقبل من الحبوب وبخاصة القمح، بينما تتكدّس الحبوب بسبب صعوبات النقل جراء غلق الموانئ بالبحر الأسود، وهو ما يفاقم أزمة الإمدادات العالمية ويرفع أسعار الغذاء.

وحسب تقارير غربية، لجأ تجّار الحبوب إلى القطارات لنقل سلعتهم بعد إغلاق روسيا للموانئ الأوكرانية، لكن السكك الحديدية واجهت صعوبات الحرب، وفق شركة الاستشارات الزراعية الأوكرانية.

أمّا تعطل زراعة المحاصيل فأرجعته الشركة، يوم الأحد، إلى مخاطر الألغام الأرضية التي زرعتها الروس فضلًا عن قلة الوقود والسماذ.

وأوكرانيا حاليًا كانت تستعد لزراعة المحاصيل الربيعية؛ مثل الشعير والذرة وبنجر السكر وعباد الشمس وفول الصويا، وفق وزير الزراعة الأوكراني رومان ليشتشينكو.

وتوقع الوزير الأوكراني انخفاض مساحة تلك المحاصيل لأكثر من النصف هذا العام، أي بمقدار 7 ملايين هكتار مقابل 15 مليون هكتار كانت متوقعة قبل الحرب وقال، لوكالة "رويترز"، إن "الخطة المعدلة تبلغ حاليًا 7 ملايين هكتار، سيكون هناك قدر أقل من الذرة، ولدينا مخزون كبير منها، لكن كيفية تصديرها مسألة صعبة للغاية".

تعد أوكرانيا منتج ومصدر زراعي عالمي رئيسي، وقد تؤدي الحرب إلى انخفاض حاد في محصول 2022 والصادرات في موسم 2023 المقبل.

وإغلاق الموانئ الأوكرانية تسبب في زيادة أسعار المحاصيل عالميًا إلى أعلى الشهر الماضي، وأجج المخاوف بشأن الأمن الغذائي بالشرق الأوسط وإفريقيا، اللذين يضمن بعض أكبر مستهلكي الصادرات الأوكرانية.

ويؤكد المحلل الاقتصادي الأوكراني، ديفيد لابوردي: "إننا قد نستطيع تغطية النقص الناتج الآن، لكن لن يكون بإمكان أي بلد تغطية ضياع الحصاد المقبل إن لم تتوقف الحرب".



أوكرانيا تحظر تصدير القمح والشوفان وغيرهما من مواد غذائية

تعطل زراعة القمح

سيعطل القتال موسم زراعة القمح، الذي يوشك أن يبدأ في أوكرانيا، والسبب الأول أنه "ليس من الواضح إذا سيكون هناك عدد كافٍ من المزارعين لحرث الأرض، حيث يحمل الناس في البلاد السلاح، أو ما إذا كانوا سيتمكنون من الوصول إلى الآلات والمنتجات الأساسية الأخرى التي تصل عادةً عبر موانئ البحر الأسود".

ووفق تقارير غربية، فإن الأوكرانيين زرعوا ما مجموعه 6.5 مليون هكتار من القمح الشتوي لحصاد عام 2022، لكن المساحة المحصودة قد لا تزيد على 4 ملايين هكتار بسبب الحرب في العديد من المناطق الأوكرانية.

وعقب إغلاق الموانئ الأوكرانية، أصبح المزارعون يدرسون التحول إلى المحاصيل الملائمة أكثر للاستهلاك المحلي من التصدير، لذا يتوقع خبراء الاقتصاد تراجع الإنتاج بما بين 30% و55% على حسب المحصول.

يقول الخبير الاقتصادي سيرجي فيوفيلوف، إن "القمح الأوكراني الذي تعتبر زراعته مكلفة نسبيًا، يواجه إنتاجه غموضًا شديدًا". وتوقع بأن يصل المحصول إلى 19 مليون طن في ظل سيناريو زراعة متوسطة، أي أقل من نصف مستوى العام الماضي، مشيرًا إلى أن العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا له تداعيات كارثية على دول العالم وينذر بخطر حدوث مجاعة، وبخاصة الدول التي تعتمد على موسكو وكييف في إفريقيا ودول الشرق الأوسط.

لكن مؤسسة "بارفا إنفست" الاستشارية، تقدر إجمالي إنتاج القمح المتوقع بـ16.7 ملايين طن، أي نحو نصف إنتاج العام الماضي..

اسعار الغذاء

تسببت الحرب في اختناق سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار النقل واللجوء لمسافات أطول ومحطات ترانزيت أثناء عمليات نقل السلع، ما زاد أسعار السلع الغذائية بشكل غير مسبوق في عدة دول غربية وشرق أوسطية.

وأوكرانيا وروسيا هما من أكبر 5 دول مصدرة للحبوب في العالم، ولذلك فإن الأمن الغذائي العالمي بات على المحك، حيث تبلغ قيمة التجارة الزراعية العالمية مع هذين البلدين نحو 1.8 تريليونات دولار، حسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو".

وبلغت أسعار السلع الغذائية العالمية "أعلى المستويات على الإطلاق" في مارس الماضي، في وقت عرقلت الحرب الروسية الأوكرانية صادرات القمح والحبوب، حسب بيان للمنظمة يوم الجمعة.

وارتفع مؤشر أسعار السلع الغذائية لدى المنظمة بنسبة 12.6% بين فبراير ومارس "في قفزة عملاقة إلى أعلى مستوى جديد منذ بدء العمل به في 1990".

وعزت "الفاو" الزيادة بشكل أساسي إلى مؤشر أسعار الحبوب الذي "سجل ارتفاعًا بنسبة 17.1% مقارنة بشهر فبراير الماضي، مدفوعًا بالزيادات الكبيرة في أسعار القمح وجميع الحبوب الخشنة، ويرجع ذلك أساسًا إلى الحرب في أوكرانيا".

كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بسبب الزيوت النباتية التي قفز مؤشرها في منظمة الأغذية والزراعة بنسبة 23.2% مدفوعًا بارتفاع أسعار زيت عباد الشمس، الذي تعد أوكرانيا أكبر مصدر له في العالم.

وعلى صعيد آخر، فشلت خطة بعض التجار لإنقاذ الصادرات الأوكرانية، باستخدام القطارات بعد استمرار إغلاق موانئ البلاد بسبب الحرب الروسية..

واستمرار ذلك يسبب مشكلات ليس لأوكرانيا فحسب بل على الإمدادات العالمية وسلاسل التوريد ويرفع أسعار الغذاء عالميًا.

ويُخزّن الآن نحو 13.5 مليون طن من القمح و16 مليون طن من الذرة من حصاد العام الماضي في المستودعات في روسيا وأوكرانيا بسبب الحرب أو العقوبات.

يقول ديفيد ببسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي: "إذا ظلت الحقول الأوكرانية دون استخدام هذا العام، فستضطر وكالات الإغاثة إلى البحث عن أسواق جديدة للتعويض عن خسارة بعض أفضل أنواع القمح في العالم، والقيام بذلك سيأتي بتكلفة مبالغ فيها إلى حد كبير".

ويشير ببسلي، في تقرير بصحيفة "واشنطن بوست"، إلى أن القمح الأوكراني كان ضروريًا لإطعام السكان في بلدان مثل أفغانستان والسودان واليمن، ومع ذلك، ستشعر حتى البلدان المتقدمة بآثار أزمة الغذاء.

ويقول الدكتور نبيل رشوان، الخبير في الشأن الروسي: "الأزمة الأوكرانية الروسية بالضرورة ستؤثر على أسعار القمح؛ لأن الدولتين من كبار المصدرين حول العالم".

ويضيف التصعيد العسكري أدى إلى إغلاق الموانئ الرئيسية في أوكرانيا، وتأثر قطاع النقل واللوجستيات، كما تعثرت التجارة مع موسكو أيضًا بسبب تعقيدات العقوبات وارتفاع تكاليف التأمين والشحن.

تأثير الازمة الغذائية على دول الشرق الاوسط

استمرار الحرب في أوكرانيا بعد الاجتياح الروسي يثير مخاوف من انفجار أزمة غذائية في عدة بلدان شرق اوسطية، تستورد عادة الحبوب، وخاصة القمح، من روسيا وأوكرانيا. والتجاء هذه الدول إلى بلدان أخرى لاستيراد هذه المادة الحيوية والضرورية في حياة الشعوب العربية، سيزيد من رفع أسعارها لعدة أسباب، وهو ما سيضاعف من المعاناة المعيشية في هذه الدول ويهدد أمنها الغذائي.

رغم البعد الجغرافي لأوكرانيا عن العالم العربي، لكن تأثير الهجوم الروسي على هذا البلد الأوروبي، سيكون قاسيا معيشيا على عدة بلدان عربية خاصة إذا امتدت هذه الحرب فترة طويلة.

فعدة دول عربية تستورد القمح سواء من روسيا، أول مصدر عالمي لهذه المادة الحيوية، أو من أوكرانيا التي تحتل المرتبة الرابعة دوليا. والنزاع بين البلدين يؤدي تلقائيا لوقف الحركة التجارية مع الخارج. أولا بسبب الحرب على الأراضي الأوكرانية وثانيا لفرض عقوبات على الصادرات الروسية.

وتستورد الدول العربية مجتمعة 60 بالمئة من احتياجاتها للحبوب من روسيا وأوكرانيا إضافة إلى فرنسا ورومانيا. لكن لروسيا وأوكرانيا ثقل دولي خاص في توريد العالم العربي بالحبوب، نظرا لسعرها المنخفض في البلدين.

وتفيد الأرقام أن أوكرانيا، رابع أكبر مصدر للقمح وللذرة الصفراء على مستوى العالم، وصدرت وحدها 17% من كمية الذرة والشعير التي سوقت للتجارة العالمية في 2020، 40 بالمئة منها إلى دول عربية فيما تعتبر روسيا مصدرا رئيسيا للقمح إلى مصر.

ستتعد هذه الحرب، لا سيما إذا طال أمدها، مهمة الكثير من الأسر في مصر ولبنان واليمن وتونس ولربما دول عربية أخرى في توفير الرغيف على مائدة الطعام. وقد حذر معهد الشرق الأوسط للأبحاث من أنه "إذا عطلت الحرب إمدادات القمح" للعالم العربي الذي يعتمد بشدة على الواردات لتوفير غذائه، "قد تؤدي الأزمة إلى مظاهرات جديدة وعدم استقرار في دول عدة".

واليمن، أول بلد عربي مهدد بتأزيم وضعه الغذائي أكثر مما هو عليه. المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي الموجود في اليمن ديفيد بيسلي يشرح لوكالة الأنباء الفرنسية صعوبة الظرف الحالي: "كنا نظن أننا وصلنا إلى القاع، لكن لا، الحال أسوأ (...). نحن نحصل على نصف طلباتنا من الحبوب من روسيا وأوكرانيا، سيكون لهذه الحرب تأثير مأساوي".

أما في لبنان الذي يتخبط في أزمة اقتصادية خانقة منذ سنوات قد تتأزم الحياة المعيشية لمواطنيه أكثر. ممثل مستوردي القمح في لبنان أحمد حطييط كشف لوكالة الأنباء الفرنسية أنه "لدينا خمس بواخر في البحر حالياً محملة بالقمح، جميعها من أوكرانيا".

على غرار اليمن ولبنان، قد تواجه البلدان المغاربية أزمة غذائية أيضا بسبب الحرب في أوكرانيا. ويبدو أن حكومات المنطقة واعية بالخطر المحذق بها، وتحاول أن تسابق الزمن لاتخاذ خطوات استباقية تحميها من هزات اجتماعية. فالمغرب مثلا، الذي التهبت فيه الأسعار قبل اندلاع الحرب الأوكرانية، قام بزيادة مخصصات دعم الطحين إلى 350 مليون يورو، وعلقت الرسوم الجمركية على استيراد القمح.

لكن تونس لم يكن بوسعها القيام بذلك. ففي كانون الأول/ديسمبر، رفضت البواخر تفريغ حمولتها من القمح لعدم دفع ثمنها، حسب ما نقلته وكالة الأنباء الفرنسية عن الإعلام المحلي، حيث يتزايد الدين مع ذوبان احتياطات العملات الأجنبية. وتستورد تونس 60% من القمح من أوكرانيا وروسيا، ولديها مخزون يكفي حتى حزيران/يونيو، كما أكد عبد الحليم قاسمي من وزارة الزراعة.

وفي الجزائر، ثاني مستهلك للقمح في أفريقيا وخامس مستورد للحبوب في العالم، يكفي المخزون ستة أشهر على الأقل. أما مصر، فتعتبر أكبر مستورد للقمح في العالم وثاني أكبر مستورد من روسيا، واشترت 3,5 مليون طن من القمح حتى منتصف كانون الثاني/يناير، وفقا لشركة "إس أند إس غلوبال".